

الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الإقراض بين البنوك "الليبور LIBOR"



1. ما المقصود بمصطلح الليبور LIBOR وكيفية استخدامه؟

يُقصد بمصطلح الليبور معدل الفائدة السائد بين البنوك في لندن وهو معدل سعر الفائدة المعياري المُحتسب كمتوسط معدلات الفائدة المقدمة من قبل البنوك المشاركة والذي يعكس معدل الفائدة على القروض الغير مدعومة بضمان والمتبادلة بين هذه البنوك. وتقوم الجهة الإدارية المشرفة على تحديد معدل الليبور LIBOR ، وهي شركة آيس لإدارة المقاييس المعيارية المحدودة بنشر معدل الليبور، وذلك كل يوم عمل في لندن بخمس عملات وهي (الجنيه الإسترليني واليورو والين الياباني والفرنك السويسري والدولار الأمريكي) وسبع فترات سداد (ليلة واحدة وأسبوع واحد وشهر واحد وشهران وثلاثة أشهر وستة أشهر واثنى عشر شهراً).

2. لماذا يتعين التحول عن الليبور LIBOR؟

إن أبرز أوجه القصور في معدل الليبور هي اعتماده على معاملات غير مدعومة بضمان في أسواق التمويل بين البنوك والتي شهدت تضاًؤلاً ملحوظاً منذ الأزمة المالية التي حدثت في 2008، على سبيل المثال نفذت مجموعة البنوك المشاركة، ممن يقدمون معلومات حول معدلات الفائدة، 15 معاملة فقط فيما بينهم وذلك على مدار سنة كاملة بإحدى عملات/فترات سداد الليبور.

نتج عن نقص السيولة اعتماد البنوك المشاركة اعتماداً ملحوظاً على "حكم ورأي الخبراء" فيما يتعلق بمعدل الليبور. فضلاً عن أن الأسواق شهدت حالات من محاولات التلاعب بمعدلات الليبور إلى جانب الإفصاحات الكاذبة، مما أدى إلى زعزعة الثقة في مصداقية المعدلات المرجعية الحالية المتداولة بين البنوك.

رغم التحسينات التي أجرتها شركة آيس لإدارة المقاييس المعيارية المحدودة والبنوك المشاركة على عملية تقديم البيانات، إلا أنها لم تتمكن من معالجة مسألة عدم وجود سوق رئيسية نشطة. إضافة إلى تردد البنوك المشاركة في مواصلة تقديم البيانات اللازمة لاحتساب معدل الليبور. وعلى هذا النحو، خلصت هيئة الإدارة المالية البريطانية في المملكة المتحدة إلى أن معدل الليبور أصبح لا يمكن استمرار العمل به، وبالتالي أعلنت في يوليو 2017 عن أنها لن تُلزم البنوك المشاركة بتقديم التقارير الخاصة بأسعار الفائدة لاحتساب معدلات الليبور بعد عام 2021.

3. متى سيُطبَق التحول عن معدل الليبور؟

في 5 مارس 2021، أعلنت هيئة الإدارة المالية البريطانية في المملكة المتحدة عن أنها لن تُلزم شركة آيس لإدارة المقاييس المعيارية المحدودة بنشر معدلات الليبور، وبالتالي إما سيتم وقف إصدار معدلات الليبور من قبل أي جهة إشرافية تنظيمية أو أنها ستصبح دون تمثيل:

- ✳ مباشرةً بعد 31 ديسمبر 2021 فيما يتعلق بجميع معدلات معيار الليبور بالجنيه الإسترليني واليورو والفرنك السويسري والين الياباني، وفيما يتعلق بالدولار الأمريكي على فترة سداد أسبوع واحد والدولار الأمريكي على فترة سداد شهرين؛ و
- ✳ مباشرةً بعد 30 يونيو 2023، فيما يتعلق بجميع معدلات الليبور المتبقية بالدولار الأمريكي.

أما بالنسبة لفترات السداد الرئيسية لمعدل الليبور بالدولار الأمريكي، تم تمديد نشر معدلات الليبور حتى 30 يونيو 2023 وتكون متاحة فقط للعقود السابقة، أما أي عقود جديدة تبرم بعد 31 ديسمبر 2021 فلا يتعين الإشارة فيها إلى أي معدلات ليبور.

4. ما المعدلات التي ستحل محل الليبور؟

حددت كل ولاية إقليمية رئيسية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسويسرا واليابان ومنطقة اليورو) المعدلات المرجعية البديلة، والتي تعرف أيضاً باسم المعدلات البديلة الخالية من المخاطر. هذه المعدلات الجديدة كلها معدلات لليلة واحدة وتستند إلى الأسواق الرئيسية عالية السيولة. يلخص الجدول أدناه المعدلات البديلة الخالية من المخاطر المختارة حسب كل عملة من عملات الليبور بالإضافة إلى الجهة المسؤولة عن إدارتها.

الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الإقراض بين البنوك "الليبور LIBOR"

الدولة	المعدل	الجهة المسؤولة عن الإدارة
	متوسط مؤشر الجنيه الإسترليني لليلة واحدة (SONIA)	بنك إنجلترا
	معدل التمويل الآمن لليلة واحدة (SOFR)	بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك
	معدل المدى القصير لليورو (STR€)	البنك المركزي الأوروبي
	متوسط المعدل السويسري لليلة واحدة (SARON)	بورصة سيكس السويسرية
	متوسط معدل طوكيو لليلة واحدة (TONA)	بنك اليابان

5. أين أحصل على المزيد من المعلومات حول المعدلات البديلة الخالية من المخاطر؟

قامت كل مجموعة من مجموعات عمل المعدلات البديلة الخالية من المخاطر المذكورة أعلاه بإنشاء موقعاً إلكترونياً على شبكة الإنترنت لتزويد المشاركين في السوق بإرشادات وتوصيات كي يتمكنوا من تجنب المخاطر على الصعيد القانوني والإداري والتشغيلي والمالي ولدعم عملية الانتقال السلس في الوقت المناسب إلى المعدلات الجديدة. فيما يلي روابط المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت للحصول على المزيد من المعلومات.

العملة	رابط الموقع الإلكتروني
الجنيه الإسترليني	www.bankofengland.co.uk
اليورو	www.ecb.europa.eu
الدولار الأمريكي	www.newyorkfed.org
الين الياباني	www.boj.or.jp
الفرنك السويسري	www.snb.ch

الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الإقراض بين البنوك "الليبور LIBOR"

6. ما وجه الاختلاف بين المعدلات البديلة الخالية من المخاطر والليبور؟

إن معدلات الليبور هي كلها تطلعية أي أن السعر الذي يتم دفعه في نهاية فترة الفائدة هو نفس السعر المعروف في بداية الفترة. ومن ناحية أخرى، ونظرًا لأن جميع المعدلات البديلة الخالية من المخاطر هي أسعار ليلة واحدة، فإن المعدلات البديلة هي أسعار "رجعية" حيث لا تكون الفائدة معروفة حتى نهاية الفترة ويمكن احتسابها بعدة طرق وتُعد طريقة المتأخرات المُركّبة هي الأكثر شيوعًا. وعلى نحو مماثل، ونظرًا لأن جميع المعدلات البديلة الخالية من المخاطر هي أسعار ليلة واحدة، فإنها تعتبر شبه خالية من المخاطر، وعلى هذا النحو، فإنه لا يتم تسعير أيًا من المخاطر لأجل والمخاطر بين البنوك على عكس الليبور.

7. ماذا يعني فارق عائد الائتمان ("CAS")، ولماذا يتم اللجوء إليه؟

كما هو موضح أعلاه، فإن المعدلات البديلة الخالية من المخاطر ليلة واحدة تعتبر خالية من المخاطر تقريبًا في حين أن معدلات الليبور ذات الصلة تتضمن علاوة مخاطر الائتمان المصرفي وعوامل السيولة. وبالتالي، فإن المعدلات البديلة الخالية من المخاطر عادة ما تكون أقل من الليبور. ونظرًا لهذا الاختلاف الاقتصادي، عادةً ما يتم تطبيق فارق التسوية على المعدل البديل المركب الخالي من المخاطر، ويُسمى فارق عائد الائتمان (CAS).

8. ما هي المخاطر الرئيسية للانتقال من الليبور إلى المعدلات البديلة الخالية من المخاطر، وما الآثار المحتملة؟

يتم احتساب المعدلات البديلة الخالية من المخاطر على أساس مختلف عن الليبور، حيث قد يتسبب هذا الأمر في ظهور العديد من التحديات على الصعيد التشغيلي والمالي والتعاقد للمشاركين في السوق المتأثرين بعملية الانتقال:

- ✳ قد لا تكون الأنظمة والعمليات الحالية قادرة على دعم المعدلات الجديدة، وبالتالي فإنها تحد من قدرة المنشأة على دعم عملية الانتقال من الناحية التشغيلية؛
- ✳ مخاطر حدوث اختلاف وقت التحول في الأسعار الجديدة عن معدلات الليبور مما سيؤدي إلى التأثير على تقييم السوق لكل أداة مالية متأثرة؛ و
- ✳ قد لا تنطوي العقود الحالية على الآلية المناسبة التي تعتبر بمثابة جزءاً لا يتجزأ من عملية الانتقال إلى الأسعار الجديدة بسلسلة وهو الأمر الذي قد يتسبب في إخفاق وفشل العقود.

من المتوقع أن تؤثر عملية الانتقال من معدلات الليبور على عدد من معاملتنا الحالية والمستقبلية عبر العديد من أنواع العقود وقطاعات العملاء بما في ذلك القروض الخاصة والممنوحة للشركات. وبالتالي، فإننا نقيم الأثر على المعاملات والمنتجات المرتبطة بالليبور حتى يتسنى لنا تقديم توجيهات واقتراحات شاملة لعملائنا. وفي الوقت ذاته، فإننا نراقب عن كثب تطورات السوق مع الوضع في الاعتبار أفضل الخيارات التي يمكن توفيرها لكم.

إننا نوصي بمواكبة أحدث التطورات المتعلقة بعملية الانتقال مع الأخذ في الاعتبار الأثر المحتمل على الخدمات والمنتجات التي نوفرها لكم.

9. هل سيكون للتغيرات المقترحة أثر على الليبور فقط؟

إن هذا التحول لا يتعلق بالليبور فحسب؛ بل في حقيقة الأمر تدرس العديد من الجهات الرقابية وضع بدائل لمعدلات أسعار الفائدة الخاصة بها المتبادلة بين البنوك.

وتتضمن هذه التغيرات معدلات قياسية مثل معدل سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك الأوروبية باليورو، ومتوسط مؤشر اليورو ليلة واحدة، وسعر الفائدة بين البنوك في طوكيو المتعلق بالين الياباني، وسعر الفائدة بين البنوك في هونغ كونغ المتعلق بدولار هونغ كونغ، بالإضافة إلى سعر الفائدة بين البنوك في سنغافورة المتعلق بالدولار السنغافوري.

الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الإقراض بين البنوك "الليبور LIBOR"

10. ما هي المعاملات التي من المرجح تأثرها؟

سوف تؤثر عملية الانتقال على كل من المنتجات الجديدة والحالية المرتبطة بالليبور

* المعاملات السابقة المعتمدة على الليبور ذات آجال استحقاق قانونية تتجاوز تواريخ الإيقاف ذات الصلة:

ينبغي أن تتضمن أي معاملة حالية إما آلية احتياطية مناسبة لضمان الانتقال بشكل سلس إلى المعدلات الجديدة أو أنها ستكون بحاجة إلى الانتقال بشكل فعال إلى المعدلات الجديدة قبل تواريخ التوقف.

عادة ما يتم صياغة هذه الاحكام والبنود لمعالجة الاضطراب المؤقت لمعدلات الليبور بدلاً من التوقف الدائم. وعليه، ينبغي تعديل أحكام وبنود العقد كي تعكس لغة احتياطية مناسبة والانتقال إلى معدلات مرجعية جديدة قبل تواريخ الإيقاف ذات الصلة.

* المعاملات الجديدة: من أجل تسهيل الانتقال بشكل منظم، فإن الجهات الرقابية الإقليمية ذات الصلة قد شجعت بقوة البنوك

على التوقف عن إبرام عقود الليبور الجديدة. واللافت للنظر، إشارة بنك الاحتياط الفيدرالي إلى أن 31 ديسمبر 2021 سيكون هو التاريخ النهائي لإبرام عقود الليبور الجديدة. علاوة على ذلك، فإن المعاملات الجديدة المبرمة قبل التاريخ المحدد أعلاه وتستحق بعد عام 2021 ينبغي أن تتضمن أحكام احتياطية مناسبة لضمان استمرار المعاملة.

11. ما هو الإطار الاحتياطي؟

يُشير الإطار الاحتياطي إلى الأحكام القانونية المنصوص عليها في العقد والتي تُطبق في حال وقف التعامل بالمعدل المرجعي الخاص بالمنتج (على سبيل المثال الليبور) أو عدم توافره.

إضافة إلى تحديد الاتفاقيات المتأثرة، ينبغي للمؤسسات تقييم ما إذا كانت هذه الاتفاقيات تتضمن أحكام احتياطية مناسبة. لم يتوقع الكثير من المشاركين في السوق التوقف الدائم عن استخدام الليبور، لذا لم تُدرج أحكام احتياطية مناسبة ضمن العقود.

ينبغي أن يحدد الإطار الاحتياطي بوضوح (1) الأحداث المحركة التي أدت إلى الانتقال إلى استخدام معدل بديل، و(2) المعدل البديل، و(3) فارق التسوية بحيث يتوافق المعدل البديل مع المعدل المعياري المستبدل.

أصدرت العديد من المجموعات والهيئات الدولية المختلفة أحكام احتياطية موصى بها بغرض استخدامها في مختلف العقود، وفيما يلي أبرزها:

* بالنسبة لمشتقات التداول خارج البورصة، فقد صدر "ملحق وبروتوكول الأطر الاحتياطية لمعدل آيبور" عن الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات، (انظر الفقرة 13).

* بالنسبة للعقود المرتبطة بمعدل الليبور بالدولار الأمريكي، فقد أصدرت لجنة المعايير المرجعية البديلة عددًا من الأحكام الاحتياطية لمختلف أنواع العقود.

12. ماذا سيحدث إذا لم تتضمن عقود العميل إطار احتياطي مناسب عند توقف التعامل بمعدل الليبور؟

يمثل الإطار الاحتياطي أحد متطلبات العقود المالية بغرض تحقيق الانتقال السلس واليسير في حالة توقف التعامل بالمعدل المعياري. إن توقف التعامل بمعدل الليبور بنهاية 2021 و30 يونيو 2023 بالنسبة لعقود الليبور بالدولار الأمريكي قد يُشكل مخاطر على صلاحية وجدوى العقد في حال عدم توافر إطار احتياطي مناسب.

يعكف البنك التجاري الكويتي حاليًا على مراجعة جميع العقود المرتبطة بالليبور وسوف نتواصل معكم في حال دعت الحاجة إلى استخدام إطار احتياطي مناسب.

الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الإقراض بين البنوك "الليبور LIBOR"

13. ما هي بعض الاعتبارات المستخدمة بالنسبة للمشتقات المستندة إلى الليبور وما هو الإطار الاحتياطي الموصى به؟

سوف تتضمن اتفاقية المشتقات النموذجية الرئيسية، على غرار اتفاقيات العقود الأخرى، إطار "احتياطي" يحدد ما الذي سيحدث في حال عدم توافر المعدل الذي تستند إليه المشتقات كمعدل مرجعي. غير أن الأحكام الاحتياطية المحددة لا تغطي سيناريو التوقف الدائم عن التعامل بمعدل الفائدة على القروض بين البنوك. ولمعالجة هذه المشكلة، فقد صدر "ملحق وبروتوكول الأطر الاحتياطية لمعدلات آيبور" عن الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات في 23 أكتوبر 2020 والذي يقدم آلية رئيسية لاستخدام الإطار الاحتياطي في عقود المشتقات. أصبح البروتوكول ساريًا اعتبارًا من 25 يناير 2021، وينبغي للأطراف المتقابلة الالتزام بالبروتوكول حتى يصبح تطبيقه نافذًا على أحد عقود المشتقات.

14. إلى ماذا يشير التزام البنك التجاري الكويتي بروتوكول الأطر الاحتياطية لمعدلات آيبور "البروتوكول" الصادر عن الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات؟

إن البروتوكول عبارة عن ملحق للاتفاقيات الحالية الصادرة عن الرابطة يوضح كيفية اللجوء في حالة المشتقات المالية إلى معدلات الفائدة البديلة الخالية من المخاطر كمعدلات احتياطية. ويتضمن ذلك تحديد معدلات بديلة بالإضافة إلى تحديد فارق التسوية المقرر استخدامه في معدلات العقود النهائية. إذا أعلن كلا الطرفين في اتفاقية نموذجية رئيسية عن التزامهما بالبروتوكول، فهذا يعني موافقة كل منهما على وجود آلية تلقائية في جميع عقود المشتقات التي تدرج ضمن هذه الاتفاقية الرئيسية، وبموجب هذه الآلية، سوف تنتقل عقود المشتقات إلى استخدام المعدلات الجديدة في التواريخ المحددة لتوقف التعامل بمعدلات الليبور.

بعد الإعلان الصادر عن هيئة الإدارة المالية البريطانية في 5 مارس 2021، أصدرت الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات بيان لاحق أشارت فيه إلى أن هذا الإعلان يشكل حدث توقف عن التعامل بالمؤشر بموجب ملحق الأطر الاحتياطية لمعدلات آيبور وبروتوكول الأطر الاحتياطية لمعدلات آيبور 2020 الصادر عن الرابطة وذلك بالنسبة لجميع معدلات الليبور البالغ عددها 35. ونتيجة لذلك، فقد حُددت فروق عائد الائتمان المقرر استخدامها في الإطار الاحتياطي المقترح (راجع الفقرة 11 أعلاه) بالنسبة لجميع معدلات الليبور بالجنيه الإسترليني واليورو والفرنك السويسري والدولار الأمريكي والين الياباني. وقع اختيار الرابطة على مؤسسة بلومبيرغ لنشر تعديلات فروق التسوية المشار إليها وقد تم احتسابها ونشرها.

15. ما هي بعض الاعتبارات المستخدمة بالنسبة للقروض المستندة إلى الليبور وما هو الإطار الاحتياطي الموصى به؟

تتضمن الاتفاقيات التعاقدية القياسية للقروض عادةً أحكام احتياطية من المقرر تطبيقها عندما يصبح المعدل المرجعي للقروض غير متاح. غير أنه، وكما هو الحال مع المشتقات، لا يمكن النظر إلى هذا الإطار بمجمله على أنه توقف دائم عن استخدام المعيار المرجعي.

يمثل عدم وجود إطار قياسي لاتفاقيات القروض تحديًا كبيرًا فضلاً عن تنوع شروطها وأحكامها وطرق صياغتها وتوثيقها. وبناءً على ذلك، لا توجد آلية بروتوكولية موحدة لتعديل العقود الحالية أو السابقة. قامت الهيئات المختلفة في مجال الأعمال بدور فعال في اقتراح تعديلات وتقديم توصيات بأحكام احتياطية مناسبة بغرض استخدامها في العقود المختلفة.

نظراً لاختلاف الأحكام المتاحة، ستكون النتيجة النهائية عبارة عن مُحصلة لـ (1) الأحكام الاحتياطية المقترحة، و(2) المفاوضات بين الأطراف المقابلة المختلفة.

16. هل الانتقال سوف يؤدي إلى إحداث تغييرات في البنود الأخرى الواردة في وثيقة القرض كنتيجة لانتقال الليبور؟

بخلاف الأحكام الاحتياطية، قد تحتوي وثائق القروض أيضاً على أحكام تشغيلية أو فنية أو إدارية أخرى قد تتأثر بعملية الانتقال. ومن المرجح أيضاً أن تتضمن التغييرات في هذه العقود تغييرات في شروط معدل الفائدة وهوامش الائتمان لمراعاة الاختلافات الرئيسية بين المعدلات البديلة الخالية من المخاطر والليبور والمحاسبة عنها.

الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الإقراض بين البنوك "الليبور LIBOR"

17. ما هي الإجراءات التي يقوم بها البنك التجاري الكويتي للاستعداد لعملية الانتقال؟

وضع البنك التجاري الكويتي برنامج لعملية انتقال الليبور، وهو المسؤول عن تنسيق وتوجيه إجراءات البنك خلال عملية تغيير تسعير المنتجات على أساس معدل الليبور والتحول عنه. يؤثر البرنامج على جميع جوانب الأعمال الخاصة بالبنك التجاري الكويتي. ونجري حالياً تقييمًا لأثر الانتقال على معاملتنا ومنتجاتنا المرتبطة بالليبور كما شرعنا في تحديث أنظمتنا وعملياتنا لدعم المعدلات الجديدة.

18. هل يحتاج العملاء إلى القيام بإجراءات معينة في الوقت الحالي؟

نوصيكم بمتابعة المستجدات الصادرة عن الهيئات التجارية ذات الصلة بشكل دوري والأخذ بعين الاعتبار الأثر المحتمل على منتجاتكم وكذلك مراجعة الأحكام الواردة في عقودكم الحالية لتحديد المعاملات المتعلقة بالليبور.

نوصي أيضاً العملاء بتحديد الانكشافات التي يتعرضون لها والعقود ذات الصلة وذلك لمراعاة الأحكام الاحتياطية.

19. أين يمكنني الحصول على مزيد من المعلومات؟

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من الهيئات التنظيمية والرقابية وهيئات الأعمال والمؤسسات الأخرى ذات الصلة التالية.

الجهة	الرابط
هيئة الإدارة المالية البريطانية	https://www.fca.org.uk/markets/libor
هيئة الأسواق والخدمات المالية	https://www.fsma.be/en
الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق	https://www.esma.europa.eu/policy-rules/benchmarks
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	https://www.iosco.org/
هيئة الإدارة المالية البريطانية	https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/policy-development/additional-policy-areas/financial-benchmarks/
هيئة السلوك المالي	https://www.fca.org.uk/markets/libor
هيئة الأسواق والخدمات المالية	https://www.fsma.be/en
الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات	https://www.isda.org/ https://www.isda.org/category/legal/benchmarks/
الرابطة الدولية لأسواق المال	https://www.icmagroup.org/Regulatory-Policy-and-Market-Practice/benchmark-reform/
جمعية سوق القروض	https://www.lma.eu.com/libor

الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الإقراض بين البنوك "الليبور LIBOR"

معلومات إضافية

* لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع البنك التجاري الكويتي.

إخلاء المسؤولية القانونية

يسعى البنك التجاري الكويتي جاهداً إلى إبقاء المعلومات الواردة أعلاه دقيقة ومحدثة وصحيحة، غير أن البنك لا يقدم أي تأكيد أو ضمانات من أي نوع، ولن يتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص أو كيان ("الطرف") عن الخسائر أو الأضرار المباشرة أو غير المباشرة أو العرضية أو الناتجة عن المعلومات الواردة في الأسئلة الشائعة حول الانتقال من معدل الليبور الصادرة عن البنك التجاري الكويتي ("الأسئلة الشائعة").

قد تحتوي الأسئلة الشائعة على روابط أو مراجع لبعض القوانين والتعليمات الخاضعة للتغييرات من قبل السلطات الرقابية والتشريعية من وقت لآخر. إن البنك التجاري الكويتي غير مسؤول عن أي افتراضات أو تفسيرات لهذه القوانين والتعليمات في أي وقت، وينبغي قراءتها وتفسيرها حسبما اعتمدها السلطات التنظيمية على أساس كل حالة على حدة. يتحمل الطرف المعني مسؤولية إجراء بحث مناسب عن آخر وأحدث القوانين والتعليمات المتعلقة بعملية الانتقال من معدل الليبور.

إن التفاصيل الواردة في هذه الأسئلة الشائعة مقدمة بغرض إتاحة المعلومات للجمهور. ولا ينبغي لأي طرف الاعتماد على هذه المعلومات كبديل للاستشارات القانونية والمالية إذ لن تستبدلها أو تحل محلها. إن مسؤولية استخدام أي من المعلومات المقدمة ستقع على عاتق الطرف المعني فقط ولن يتحمل البنك التجاري الكويتي أي مسؤولية نتيجة أي استخدام لها.